اللواء عمران: البعض يتفق مع أصدقاء السوء لترتيب عمليات خطف مفبركة لابتزاز ذويهم

السويداء– عبير صيموعة

تعتبر حالات الخطف وتهريب السلاح والمازوت والتجارة بالمخدرات من الحالات الدخيلة على مجتمع السويداء التي ما زالت تشكل حالة من الاستنكار لدى الأغلبية العظمى من المجتمع الأهلي في المحافظة، إلا أن ما استوقفنا وأثار نوعاً من الاستهجان لدينا أن معظم تلك الظواهر أو جميعها كانت بدايتها تدني الوضع المعيشي للمواطن والغلاء الذي استفحل مع عجز الحكومة الاقتصادية عن كبح جماح الأسعار ووضع سياسة اقتصادية معتدلة في ظروف الحرب التي واجهت البلاد، الأمر الذي دفع البعض وليس الكل للجوء إلى أساليب غير قانونية لمحاولة تأمين لقمة عيشه والأمر الذي لا نبرره.

ويأتي طرحنا لهذه القضية على خلفية لقاء لـ«الوطن» عدداً من الأشخاص ممن امتهن التهريب ليؤكد جميع من التقيناهم أنهم كانوا يبحثون عن دخل يستطيعون من خلاله تأمين حاجيات أسرهم المعيشة، إلا أن ما لم يفطن له هؤلاء أن الجشع والكسب السريع لمبالغ طائلة هو من دفعهم إلى الاستمرارية في العمل وجعل أعمالهم غير القانونية تلك تصبح ظواهر إجرامية استفحلت في المجتمع وكان لها المنعكس السلبي على جميع أبناء المحافظة، كما كرس هذا الأمر النزاعات وأدى إلى انتشار الجرائم وزعزعة الأمن والأمان، ليضاف إليها عمليات الخطف التي باتت الشغل الشاغل لمن امتهنها سواء عمليات الخطف داخل المحافظة أم عمليات الخطف والخطف المضاد مع أبناء المحافظات المجاورة لترتفع معها بورصة الفدية المطلوبة حتى وصلت إلى مبلغ ٥٠ مليون ليرة للإفراج عن بعض المخطوفين.

قائد شرطة السويداء اللواء فاروق عمران لم ينفِ استفحال هذه الظواهر في المحافظة وأكد على وجود أفراد وعصابات تقوم بتلك الأعمال الخارجة عن القانون رغم التأكيد على متابعة الجهات المعنية لجميع تلك الظواهر سواء على مستوى أفراد أم عصابات، ولم يخفِ استياءه من عدم تعاون المجتمع الأهلي في كثير من تلك الحالاتَ مع الجهات المعنية وخاصة ما يتعلق بعمليات الخطف، مؤكداً أن الجهات الأمنية وفي كثير من الحالات لا يتم إبلاغها بعملية الخطف إلا بعد تقديم الفدية وعودة المخطوفين إلى ذويهم، الأمر الذي أدى إلى استفحال تلك التجارة ودفع البعض إلى الاتفاق مع أصدقاء السوء على ترتيب عملية خطف مفبركة لهم بهدف ابتزاز ذويهم لدفع مبلغ الفدية واقتسامه فيما بينهم.

فلاحو الحسكة يطالبون بمرونة التعامل مع محاصيلهم أثناء التسويق!

الحسكة- دحام السلطان

طالب الرئيس المكلف لاتحاد فلاحي الحسكة بشير الصالح باستلام كامل محصولي القمح والشعير، إضافة إلى محصول العدس باعتباره محصولاً يلي محصولي القمح والشعير في تراتبية وروده ضمن جدول الخطة الزراعية كمحصول إستراتيجي في البلاد.

وبين الصالح لـ«الوطن» أنه انطلاقا من المسؤولية الوطنية المرتبطة بصلب عملهم كجهة راعية ومؤطرة للفلاح ولقطع دابر المتاجرة ووضع حد لنفوذ السماسرة وحصر عملية الشراء والتسويق لمحصول القمح بالتاجر الوحيد الذي تمثله الدولة من خلال مؤسساتها المعنية وبشخصياتها الاعتبارية، مضيفاً: نحن بدورنا أيضاً نطالب المعنيين بتقديم كل التسهيلات للفلاح المرتبطة بمستلزمات التسويق ووسائط النقل والعتالة وأكياس الخيش وبأسعار تشجيعية ومنافسة للسوق، عملا بالالتزام بالتسعيرة النظامية التي ستحددها الدولة وعدم ابتزاز الفلاحين والمنتجين ككل! وذلك لكل ما من شأنه تحقيق حالة من الحافز التشجيعي للفلاح والمنتج من جهة وبهدف دفعهم إلى تسويق محاصيل إنتاجهم إلى الدولة من جهة ثانية، بعد تجهيز الأماكن والمواقع اللازمة المخصصة لاحتواء واستيعاب المحاصيل من ساحات وصوامع وقبابين وتسويق إنتاجهم إلى مراكز شراء الحبوب التي سيتم اعتمادها لأجل التسويق، والأخذ بالحسبان افتتاح مراكز إضافية ضمن المناطق التي تقع ضمن سيطرة الدولة ووفق ما ترتئيه ضرورات المصلحة العامة والجهات المعنية بذلك لتخفيف حالتي الضغط والاختناق في المراكز المقررة سابقاً للتسويق.. ودعا الصالح إلى تأمين الاعتمادات المالية اللازمة والإسراع بصرف قيم الحبوب المستلمة من الفلاحين بالسرعة القصوى، واستلام المحصول بغض النظر عن المديونية، باعتبار أن الديون قديمة وقد تراكمت نتيجة لمواسم الجفاف التي مرت على المحافظة وأسهمت في عجز الفلاح عن تسديد ما يترتب عليه من ديون والتزامات تجاه المصارف الزراعية في الموعد المحدد، وطالب باستلام الحبوب في مراكز الشراء عن طريق الرخص القديمة الصادرة عن الدوائر الزراعية لدى مديرية الزراعة أو بإجراء الكشوفات الحسية على المساحات المزروعة بعيداً عن الروتين، وتقديم كل إجراءات التسهيل والمرونة في عملية التسويق.

أساتذة الجامعات... تسرب العقول!

النداف لـ«الوطن»: تسرب ٢٠ بالمئة من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات خلال الأزمة

الكردي: ٣٧٩ أستاذاً جامعياً غادروا دمشق من أصل ٢٠٣٧ أستاذاً

فادي بك الشريف

كشف وزير التعليم العالي عاطف النداف في تصريح لـ«الوطن» أن نسبة تسرب أعضاء الهيئة التدريسية على مستوى الجامعات تقدر بـ٢٠ بالمئة معظمهم غادر البلد تحت تأثير ظروف وتداعيات الأزمة التي تشهدها البلاد.

ولفت النداف إلى وجود توجيه من الحكومة لتحسين الواقع المعيشي لأطباء التخدير وتعويضاتهم ومكافآتهم وقريباً ستصدر التعليمات التنفيذية لتنفيذ القرارات.

وللدخول في تفاصيل الموضوع على مستوى جامعة دمشق أكد رئيس الجامعة محمد حسان الكردي لـ«الوطن» أن نسبة التسرب في أعضاء الهيئة التدريسية يقدر بـ١٩ بالمئة، ذاكرا أن عدد من غادروا البلاد خلال الأزمة يقدر بـ٣٧٩ عضو هيئة تدريسية من أصل ٢٠٣٧ عضواً.

وأشار الكردي إلى تعويض النقص عن طريق العقود السنوية والاعتماد على الأساتذة من خارج الملاك ناهيك عن وجود نحو١٥ ألف طالب دراسات عليا في كليات دمشق، كما أن جامعة دمشق طلبت تعويض النقص لعدد من أعضاء الهيئة التدريسية والمعيدين عن طريق المسابقة الجديدة التي طرحتها وزارة التعليم العالي مؤخراً.

وفي الغضون بين عميد كلية الطب البشري في جامعة دمشق حمود حامد أن نسبة تسرب أعضاء الهيئة التدريسية على مستوى كلية الطب قدرت بـ٣٠ بالمئة، بمعدل ١٠٠ طبيب غادروا البلد من أصل ٤٠٠ عضو هيئة تدريسية وذلك لأسباب اقتصادية اجتماعية نفسية نتيجة الظروف الراهنة، علما أن هناك طلبات من بعض أعضاء الهيئة التدريسية للعودة إلى البلد تدرس من قبل الجامعة.

ولفت عميد كلية الطب البشري إلى وجود نقص كبير وملحوظ في قسمي التخدير والأشعة مع العمل حالياً بطاقة تقل ٤٠ بالمئة على الرغم من عدم وجود أي نقص في الخدمات الطبية، مبيناً أن الدخل المادي القليل أدى إلى عزوف بعض الأطباء عن قسم التخدير، ما أدى إلى حدوث نقص في بعض التخصصات النوعية، مؤكداً العمل على تحسين الوضع المادي لزيادة الرغبة في بعض الاختصاصات لتفادي النقص الحاصل.

واعتبر حامد أن مسابقة التعليم العالي سترفد كلية الطب بمزيد من أعضاء الهيئة التدريسية، مضيفاً: إن الحكومة وعدت بقوانين لتحسين الوضع المادي للأطباء ما ينعكس على قبول الطلبة في قسمي التخدير والأشعة.

وتعتبر جامعة حلب من أكثر الكليات التي تأثرت خلال الأزمة وأدت لتسرب عدد من أعضاء الهيئة التدريسية، وأكد رئيس جامعة حلب مصطفى أفيوني أن أي قرار يصدر من مجلس التعليم العالي يكون له انعكاس إيجابي على تشجيع أعضاء الهيئة التدريسية الذين يقومون بعملية التدريس في غير جامعاتهم الأم، خاصة فيما يتعلق بزيادة أجور الساعات التدريسية نظراً للأعباء والتكاليف التي يتكبدها الأستاذ الجامعي نظراً للظروف الراهنة.

وأشار أفيوني أن ذلك يأتي بالتزامن مع وجود نقص في أعداد الهيئة في عدد من الجامعات السورية، مبيناً أن نقص أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة حلب وصل إلى الثلث، مقدراً العدد بـ٤١٧ أستاذاً جامعياً يعتبرون بحكم المستقيل وغادروا القطر، وأن معظم النقص كان في الكليات الطبية «الطب البشري- طب الأسنان- الصيدلة»، إضافة إلى حالات نقص في عدد من الكليات.

> حامد: خسرنا ١٠٠ طبيب بشري.. تحسين الوضع المادي لزيادة الرغبة في بعض التخصصات

> أفيوني: ٤١٧ عضو هيئة تدريسية بحكم المستقيل في جامعة حلب

وأشار رئيس الجامعة إلى وجود نحو ٨٠٠ عضو هيئة تدريسية حالياً، إضافة إلى طلاب الدراسات العليا، يتوزعون على ٢١ كلية في الجامعة، منوهاً بأن العملية التعليمية مستمرة على أحسن ما يرام في جامعة حلب، رغم التعديات الإرهابية وظروف الأزمة، مؤكداً وجود ٧٥ ألف طالب وطالبة حالياً في التعليم النظامي، وأن أي قرار خاص بوضع الوافدين إلى الجامعات الأخرى يدرس ويناقش في مجلس التعليم العالي، ويصدر القرار في حينه مراعياً لظروف الطلبة.

المطالبة بفرض رسوم خدمات عادلة على تجار درعا

الوطن

دعا أعضاء مجلس محافظة درعا لفرض رسوم خدمات شهرية على أصحاب الفعاليات التجارية والمنشآت وفق أسس عادلة تتناسب مع عمل ودخل كل فعالية.

وطالب الأعضاء خلال انعقاد الجلسة الأولى من الدورة العادية الثالثة للمجلس في صالة المجمع الحكومي أمس بمنح مجالس المدن والبلدات إعانات مالية لتنفيذ مشاريع الخدمات ووضع لوحات تعريفية تتضمن أسماء الشوارع وإنجاز مشروع الصرف الصحي للمنطقة الصناعية المؤقتة في مدينة درعا استعدادا لنقل الحرف والصناعات الموجودة ضمن التجمعات السكنية إليها.

ووافق الأعضاء بالإجماع على منح مجلس مدينة الصنمين إعانة مالية من الموازنة المستقلة للمحافظة بقيمة ٤ ملايين ليرة لأعمال النظافة وإعانة لمصلحة مجلس مدينة درعا بقيمة ١٣,٩ مليون ليرة كقيمة لـ٣١٠ أمتار مكعبة من المجبول الزفتي لزوم صيانة بعض الشوارع وعلى تنفيذ خط صرف صحي لمصلحة المنطقة الصناعية المؤقتة ضمن مدينة درعا بقيمة بنحو مليوني ليرة وعلى إعانة لمجلس بلدة دير البخت بقيمة ٦,٩ ملايين ليرة لاستكمال مشاريع الطرق وتعديل رسم الخدمات الشهرية لديها ليتراوح بين ألف و٣٠٠٠ ليرة حسب نوع الفعالية.

ودعا رئيس مجلس المحافظة هاني الحمدان أعضاء المجلس لممارسة دورهم في مكافحة الخلل والفساد الإداري والرقابة على الأداء وتقديم الطروحات الخدمية التي تصب في مصلحة المواطن.

وصدق مجلس محافظة درعا في دورته السابقة قرار المكتب التنفيذي للمجلس القاضي بتحديد بدلات إشغال الأرصفة وجبايتها إضافة إلى الموافقة على بناء مركز صحي في بلدة عالقين.

دعاوى «فيسبوك» في القضاء

الخن: إحداث نيابة عامة وتأهيل قضاة تحقيق مختصين بالجرائم المعلوماتية

محمد منار حميجو

كشف عضو إدارة التشريع في وزارة العدل القاضي محمد طارق الخن أن هناك اتجاهاً لإحداث نيابة عامة وقضاة تحقيق وحكم مختصين بالجريمة المعلوماتية، مؤكداً أن بعض القضاة بحاجة إلى تدريب في كيفية التعامل مع هذه الجرائم.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد الخن عقد اجتماع بين وزير الاتصالات ومسؤولين في وزارة العدل والداخلية منذ يومين لإحداث مخبر خاص بتحليل الجريمة الرقمية لمكافحة هذه الجريمة.

وقال الخن: هناك الكثير من الدعاوى منظورة في القضاء في الجريمة المعلوماتية سواء الجرائم التي تتم عبر صفحات «فيسبوك» من مسبات وتهديدات أو سرقة بطاقات الدفع الإلكتروني، مضيفاً: إن الكثير من القضاة بحاجة إلى التدريب ومن هذا المنطلق يأتي دور مخبر التحليل الرقمي والذي سيكون له دور كبير في تحليل مسرح الجريمة رقمياً.

وبين الخن أن هناك أموراً تكنولوجية يصعب على القاضي فهمها ضاربا مثلاً «الويب العميق» وبالتالي فإنه لابد من قضاة مختصين يقومون بهذا العمل، مؤكداً أن كل من ينشر فيديوهات فيها جرائم قتل أو يحرض من خلالها على ارتكاب هذه الجرائم معرض للمحاسبة في القضاء.

وأكد الخن أن إحداث مخبر التحليل الرقمي يتم بجهود جبارة ولاسيما أنه سيكون له خطوة كبيرة في ضبط الجرائم المعلوماتية موضحاً أن من يستخدم الإنترنيت في ارتكاب الجرائم يكون عبر الخط الأرضي أو باستخدام «السيم» فالأول يمكن ضبطه عبر خط الهاتف الأرضي وتتبع مصدر الجريمة والثاني له إجراءات خاصة ومن هنا يأتي دور مخبر التحليل الرقمي الذي يحلل مسرح الجريمة.

وأوضح الخن أن القانون الذي ينظم الجريمة المعلوماتية في سورية هو القانون ١٧ الصادر في عام ٢٠١٢ وهو ما يسمى بقانون تنظيم التواصل الشبكي ومكافحة الجريمة المعلوماتية، مشيراً إلى أنه أعد بما يناسب سورية.

> تأسيس مخبر مختص بتحليل الجريمة الرقمية بهدف مكافحتها

وأضاف الخن: إن التشريع السوري اعتبرته الأمم المتحدة نموذجاً يحتذى به باعتبار أن تناول الأمور الموضوعية والإجرائية للجريمة المعلوماتية بتفصيله للأمور الإجرائية ما يسمى بالدليل الرقمي مؤكداً أنه لا يوجد تشريع عربي خاص في هذا المضمار.

ورأى الخن أن الجريمة المعلوماتية لم تعد شيئاً جديداً كاشفا عن وقوع جرائم الكترونية يومياً مشيراً إلى وجود تشريعات مكملة لتشريع مكافحة الجريمة المعلوماتية ومنها قانون مكافحة جريمة التوقيع الإلكتروني والذي وضع في عام ألفين.

وأوضح الخن أن من يقدح ويذم شخصاً عبر موقع صحيفة أو موقع الكتروني مرخص بموجب قانون الإعلام يختلف بالعقوبة عمن يرتكب نفس الجرم عبر صفحات التواصل الاجتماعي فالأول يخضع لمظلة قانون الإعلام والثاني يخضع لقانون الجريمة المعلوماتية.

وأضاف الخن: إننا نسعى عبر الدورات للعديد من القضاة لتوضيح الفرق بين ما تبثه وسائل الإعلام الالكترونية وما ينشره المواطن العادي عبر صفحته الخاصة.

وشدد الخن على ضرورة توافر الإمكانات لتتم مكافحة هذه الجريمة بموجب العقوبات المفروضة على سورية في مجال التكنولوجيا، ومضيفاً: لابد من العمل وفق الإمكانات المتاحة وضمن البرامج المتوافرة.

وأشار الخن إلى فرع مكافحة الجريمة المعلوماتية بأنه جديد في سورية ولذلك فإن هناك الكثير من المواطنين وحتى بعض القضاة لا يعرفون ماهية عمله، مشدداً على ضرورة نشر ثقافة مكافحة الجريمة المعلوماتية باعتبار أن هذا يساهم في القضاء عليها.

من جهته رأى رئيس غرفة الجنايات في محكمة النقض أحمد البكري أن إحداث مخبر لتحليل الجريمة الرقمية سيكون له دور كبير في مكافحة الجريمة المعلوماتية كاشفا أن هناك العديد من الدعاوى منظورة في القضاء من دون أن يذكر أرقاماً عن عددها.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال البكري: إن هناك عقوبات بحق من يهدد أو يذم ويقدح أشخاصا على صفحات التواصل الاجتماعي موضحاً أن العقوبة جنحية تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنة.

وأوضح البكري أن القاضي يتعامل مع الجريمة المعلوماتية بحسب كل فعل ضاربا مثلا أن من يسرق حساب شخص يعتبر القاضي هذا الفعل جريمة سرقة ولكن الكترونيا ويطبق بحقه عقوبة السرقة.

ورأى البكري أن الجرائم الإلكترونية لم تصل إلى مستوى ظاهرة مشدداً على ضرورة العمل على مكافحتها لما لها من مخاطر شديدة وخصوصاً فيما يتعلق بسرقة الحسابات الشخصية والتهديدات والقدح والذم عبر مواقع التواصل الاجتماعي.